أهمية التنمية الصناعية كمصدر للتنويع، مع إشارة لتجربة بلدان شرق آسيا

أهمية التنمية الصناعية:

- تعتبر بريطانيا من أوائل الدول ا لتي مكنتها الثورة الصناعية من زيادة إنتاجها الصناعي بحوالي 4.0% في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- ومنذ ذلك التاريخ اصبحت حصة الفرد من المنتجات المصنعة احد اهم معايير الدول المصنعة والمتقدمة، والتي تبعت بريطانيا في التصنيع مثل فرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة، خلال القرن التاسع عشر.

- أما على مستوى البلدان النامية فقد بدأت الاهتمام بالتصنيع بعد نيل استقلالها السياسي أواسط القرن الماضي، وبفعل الحاجة لإصلاح سلوك "معدل التبادل الدولي المتجه لغير صالح المنتجات من السلع الأولية لهذه البلدان.

- وبرزت منذ ذلك الحين نظريات النمو المتوازن، وغير المتوازن وماتتضمنه من دور للقطاع الصناعي كمحرك رئيسي للنمو والتنمية. حيث اعتقدت نظرية النمو المتوازن بأهمية توزيع الاستثمارات ما بين جميع الأنشطة بهدف خلق طلب قوي على المنتجات، وبالشكل الذي يحفز على الاستثمار. أما نظرية النمو غير المتوازن، وانطلاقاً من محدودية التمويل بالبلدان النامية، فقد ركزت على أهمية الاستثمار في قطاعات "رائدة" أو "قائدة" تلعب دور نشر تحفيز الطلب على بقية القطاعات من خلال قوة ترابطاتها الأمامية والخلفية.

- قد يستخدم مصطلح "الصناعة"، أحياناً، على أنه يشير إلى القطاع الرئيسي للنشاط الاقتصادي مثل الزراعة، والتعدين، والنشاط المصرفي، الصناعة التحويلية، وغيرها . وقد يستخدم مفهوم "الصناعة"، وهو الأفضل، على أنه يشير للأنشطة الصناعية التحويلية، أي تلك التي تحول المواد الأولية والسلع شبه المصنعة إلى منتجات نهائية باستثناء سلع البناء (مثل الابنية والطرق والجسور.

- تميز الدول الصناعية عن الدول غير الصناعية بأنها تلك التي يساهم القيمة المضافة في قطاعها الصناعي التحويلي بنسب مرتفعة في إجمالي القيمة المضافة، والذي يستوعب نسب عمالة مرتفعة من إجمالي العمالة، وكذلك التي تساهم بها صادرات هذا القطاع بنسب كبيرة من إجمالي الصادرات، ضمن معايير أخرى. وأن عملية "التحول Transition" من اقتصاد غير صناعي إلى آخر صناعي تتضمن زيادات مستدامة خلال ا لزمن في النسب المشار إليها أعلاه (قيمة مضافة، وعمالة، وصادرات، أساساً) .

- إلا أن ارتفاع معدلات نمو القيم المضافة الصناعية التحويلية، وكذلك العمالة الصناعية، والصادرات الصناعية، ليست نهاية المطاف للحكم على بلد بأنه مصنع. بل لا بد من تكامل الأنشطة الصناعية مع بعضها البعض، ومع الأنشطة الأخرى داخل الاقتصاد القومي المعني. ويتم ذلك من خلال تتبع قيم جدول يطلق عليه جدول التشابك الصناعي Inter-industry، أو جدول المدخلات – المخرجات Input-Output Table، ومن خلاله يتم الترابطات الأمامية والخلفية، وكذلك الانتقال التدريجي من تصنيع السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة ثم الاستثمارية، وبالشكل الذي ينوع مصادر الدخل.

- ولا بد من التأكيد هنا على العلاقة ما بين الصناعة وأهداف التنمية. فالصناعة ليست بالدواء السحري والشافي من التخلف وعدم التطور. إلا أن الصناعة التحويلية تلعب دور مهم في زيادة إنتاجية العامل، والتي تساهم بدورها في زيادة متوسط دخل الفرد. كما أن الصناعة التحويلية تساهم في زيادة كفاءة احلال الواردات، وتشجيع الصادرات، بدلاً من انتاج المواد الأولية. وعليه، فإن الصناعة التحويلية ما هي إلا أداة، ضمن أدوات أخرى قد تكون أكثر أهمية، لتحقيق أهداف التنمية القائم على النمو، وعدالة توزيع الدخل، والعدالة الاجتماعية وتوسيع فرص خيارات الناس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

بعض آليات النمو، والنمو الصناعي في بلدان شرق آسيا:

- في الوقت الذي لم تتمكن الدولة ، في أغلب التجارب الاقتصادية العربية، من لعب الأدوار الاقتصادية الرشيدة المناطة بها لتعزيز النمو، وتقليل تفاوت الدخول، وعدم سيادة تصور بعيد المدى للمستقبل الاقتصادي يتم الالتزام به بغض النظر عن تقلب النظم السياسية، نجحت أغلب الدول المصنعة حديثا، ولاسيما بلدان شرق آسيا، في توفير هذا الدور للدولة حتى تحت نظم غير مدنية. ويتضح هذا في تدرج تحقيق الأهداف، وأولوياتها، المشار إليه في تجربة الخطط الاقتصادية في كوريا الجنوبية. عكس ما هو ملاحظ في أغلب التجارب العربية القائمة على تحديد أعداد كبيرة من الأهداف من دون إمكانية تحقيقها آنيا لصعوبة أو استحالة ذلك عمليا .

- بالإضافة إلى تواضع، أو فقدان، الشروط المسبقة لعملية الخصخصة سواء وجود قطاع خاص منظم ويعمل وفقا لآلية السوق إلى حد كبير ، وبعيد عن التوجهات الاحتكارية ، وكذلك عدم وجود مؤسسات اقتصادية وقضائية تجارية راسخة، ومستقلة إلى حد بعيد ، والأهم من ذلك غياب القوانين المنظمة لآليات المنافسة ومحاربة الاحتكار. بالإضافة إلى عدم توفر الشروط المسبقة الأخرى مثل رأس المال البشري الملائم ، وفشل الأسواق، وغياب أو تواضع التطور التكنولوجي وسهولة انتشاره ما بين مختلف القطاعات، . . الخ .

- كان من شأن هذه القيود، وغيرها الكثير، أن تحدّ من عمل السياسات الاقتصادية، وتحيّد تأثيرها (مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تأثير الصدمات الخارجية: الحروب، تغيرات أسعار النفط والمواد الأولية، تحويلات العاملين، . .) على الأداء الاقتصادي الكلي (لا يعتقد البعض بأهمية السياسات الاقتصادية في تفسير سلوك النمو الاقتصادي بل يعزى هذا التفسير إلى عوامل أخرى مثل ملائمة المؤسسات: Easterly, 2003) .

- لذا فإنه من الأهمية بيان آلية النمو المتبعة في البلدان المصنعة حديثاً ، مثل كوريا وغيرها من بلدان شرق آسيا، وعلاقتها مع مختلف بيئة الأداء الاقتصادي ، وهو ما يطلق عليه بالاتجاه الوظيفي للنمو Functional Approach to Growth (The World Bank, 1993) ، وهو الأمر شبه المفقود في تجارب أغلب البلدان العربية. ويوضح الشكل أدناه هذا الاتجاه العملي لآليات النمو (الاتجاه الوظيفي) .

الاتجاه الوظيفي للنمو: تجربة البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا

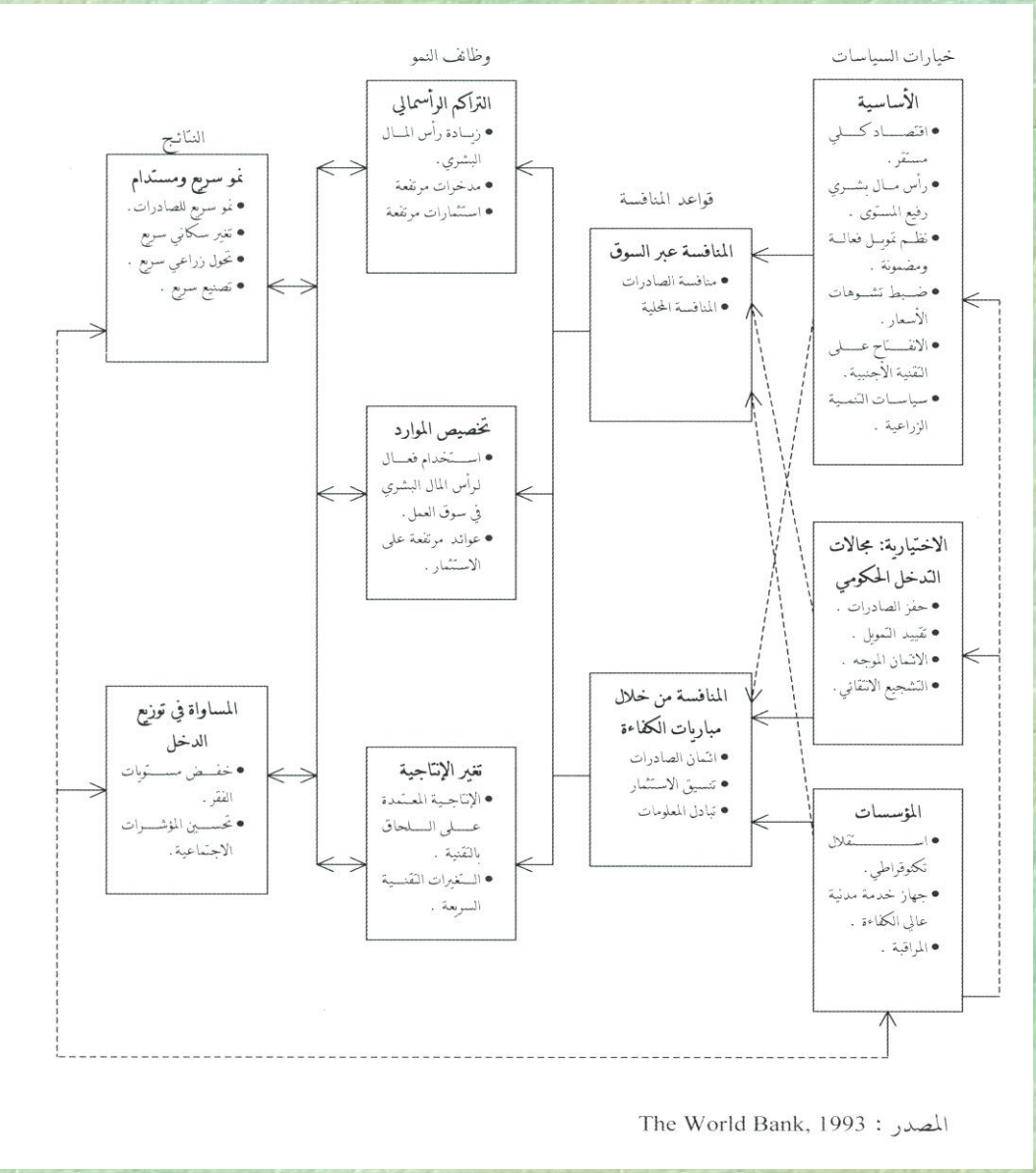

المصدر : The World Bank, 1993

يوضح هذا الشكل ، في أربعة أعمدة ، التفاعلات ما بين خيارين من خيارات السياسة :

- الأساسية Fundamental، و
- الاختيارية Selective

العمود الأول

ويوضح كذلك طريقتين لنظام المنافسة :

- منافسة السوق Market-Based ، و
- المنافسة على أساس المباراة Contest-Based

العمود الثاني

والوظائف الأساسية الثلاثة لإدارة النمو :

- التراكم Accumulation، و
- تخصيص الموارد Allocation، و
- التغير في الإنتاجية Productivity Change

العمود الثالث

وأخيراً نتائج النمو ، وتوزيع الدخل :

- نمو سريع ومستدام Rapid & Sustained، و
- توزيع دخل عادل E qual Income Distribution

العمود الرابع

- وتوضح الخطوط المتصلة كيف أسهمت خيارات السياسة (العمود الأول ومن خلال آلية المنافسة أو المباراة) في تحقيق وظائف النمو (العمود الثالث). حيث يلاحظ أن عدداً من السياسات (العمود الأول) مثل رأس المال البشري المتطور ، والاستقرار الاقتصادي ، قد أسهموا بشكل كبير في التراكم الرأسمالي ، والتخصيص الأفضل للموارد (العمود الثالث) . كما أسهمت أنظمة التمويل الفعالة في رفع معدلات الادخار وتوجيهها ناحية التراكم الرأسمالي . كما كان للحد من تشوهات الأسعار المحلية (العمود الأول) التأثير في تضييق الفجوة ما بين الأسعار المحلية والدولية ، وهو الأمر الذي ساعد في ضخ المزيد من المدخرات الأجنبية للداخل خاصة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة . كما شجعت التنمية الزراعية في الريف (العمود الأول) في تعزيز معدل النمو (العمود الثالث) وتحسين توزيع الدخل (العمود الرابع) .

- وتشير الأسهم إلى أن المنهج الوظيفي للنمو يمتلك العديد من آليات التغذية الخلفية Feedback. فعلى سبيل المثال، ساهم النمو السريع والمستدام (العمود الرابع) في تعزيز التراكم الرأسمالي في دول شرق آسيا من خلال ارتفاع معدلات الادخار. وتوليد استثمارات ضخمة وفعالة في رأس المال البشري. كما ساهم النمو السريع والمستدام، أيضاً، في تخصيص Allocation رأس المال البشري من خلال تسريع تنقل العمل Labour Mobility، وتحديد السوق للأجور. كما ساهم النمو السريع والمستدام في إيجاد وحماية المؤسسات خاصة تلك المرتبطة بالخدمة المدنية، من خلال الحدّ من مبررات الفساد.

- ويشير الشكل أيضاً إلى أن السياسات الست (العمود الأول) المشار إليها تحت السياسات الأساسية تعمل من خلال آليتين للمنافسة (العمود الثالث): منافسة السوق ، والمباراة (انظر الجدول أدناه حول أمثلة المنافسة ضمن هذه الآلية). وتشير هذه الآلية إلى الدمج ما بين آلية التعاون ما بين الشركات ، وآلية المنافسة فيما بينها وذلك خوفاً من أن يقود أسلوب التعاون إلى رفع الأسعار من خلال الاحتكار الأفقي أو قد يحول التعاون للحد من المنافسة.

أمثلة على التنافس من خلال المباراة

الدولة	القوانين	المكافات	المحكمون
اليابان كوريا تايوان ماليزيا	الشركات لا بد من أن يكون لديها طلبات تصدير . غالباً ما يتم إثباتها عبر خطابات الائتمان (L.C.) في كوريا وماليزيا يجوز للمصدرين غير المباشرين (أو الموردين للمصدرين) أن يقدموا خطابات ائتمان محلية .	ائتمانات التصدير حق الحصول تلقائياً على الائتمان بعد إتمام الشحن وفي بعض الحالات (كوريا وماليزيا) ائتمان طويل الأجل قبل الشحن لكل المصدرين. المصارف المركزية تخصم مرة أخرى تلقائياً فواتير التصدير (غالباً ما تعتمد على خطابات الائتمان) بمعدلات فائدة ذات امتياز. في كوريا ائتمانات التصدير كانت كبيرة وكانت تستخدم غالباً لتمويل أنشطة أخرى .	المصارف المركزية . المصارف التجارية. والمؤسسات التمويلية ذات الأهلية .
اليابان كوريا تايوان	الشركات يجب أن تبرهن على أداء جيد ومتواصل في التصدير. في كوريا كان أداء التصدير في الماضي هو أحد أهم معايير الحصول على الترخيص الحكومي لإنتاج المنتجات ذات الأولوية .	- الحصول على قروض ذات امتياز علاوة على ائتمان التصدير . - في كوريا الحوافز (مثل الائتمان ذي الامتياز ، الإعفاء من رسوم الاستيراد، الإعفاء من الضرائب) تمنح لمنتجي السلع ذات الأولوية .	وزارة المالية، البنك المركزي.
كوريا سنغافورة هونج كونج	الشركات يجب أن يكون لديها طلب تصدير غالباً ما يتم إثباته برسالة ائتمان (L.C.).	هيئة ائتمان التصدير (غالباً ما تنشئها الحكومة) توفر تأمين قروض تصدير بمعدلات مدعومة.	وزارة المالية ، هيئة ائتمان التصدير

- لذا ابتكرت هذه الدول ما يسمى بالمنافسة القائمة على المباراة . حيث تم تطوير هياكل مؤسسية تتنافس خلالها الشركات للفوز بمزايا اقتصادية مثل الحصول على قروض أو غيرها، والتصدير هو دائما الأساس للفوز بالمزايا والحوافز الاقتصادية) . حيث تساعد الثلاث سياسات الأساسية للنمو (العمود الأول) وهي: الاستقرار الاقتصادي، والنظم المالية الفعالة، والحدّ من تشوهات الأسعار، وتساعد في تحقيق عمل آلية السوق، في حين تحتاج سياستين وهما: الاستثمار في رأس المال البشري، والانفتاح على التكنولوجيا الأجنبية، إلى أسواق كفوءة حتى تتمكن من العمل.

- ولمقارنة أداء عينة من اقتصادات بلدان شرق آسيا، مع عينة من البلدان العربية، باستخدام عددا من المؤشرات المستمدة من آلية النمو الوظيفي، المشار إليها بالشكل أعلاه، يوضح الجدول التفاوت، والذي يقيس بدوره خسارة الفرص التنموية التي كان بالإمكان استغلالها لو توفرت الشروط المسبقة للنمو التنمية في البلدان العربية. وكما يلاحظ فإن هناك فجوات في غير صالح البلدان العربية يمكن أن تستخدم، كمؤشر تقريبي، إما لفشل السياسات، أو لعدم القدرة في التأقلم مع الصدمات لجمود في مرونة رأس المال العيني والبشري والمؤسسي وهو الأمر الذي فاقم في مشكلة المديونية الخارجية ، وعجز الموازنة العامة، بالإضافة إلى مؤشرات سلبية أخرى، مقارنة مع تجارب بلدان شرق آسيا .